

ثانيا: مفهوم الميزانية العامة للدولة: ثالثا: خصائص الميزانية العامة: ٢ إقرار الميزانية العامة والمصادقة عليها من قبل البرلمان: يتناول حق السلطة التشريعية بنود الميزانية الإيرادية والإنفاقية فتقبلها كلها أو ترفضه كله أما السلطة التنفيذية فلها الخيار بتنفيذ بنود النفقات كلها أو بعضها ولكن ليس لها الخيار لبنود الإيرادات فعليها أن تقوم بتحصيلها كلها إلا إذا كانت مخالفة للإجازة. رابعا: بعض الفروقات بين الميزانية وميزانيات أخرى: 1. الميزانية العامة والموازنة العامة: الميزانية العامة هي مستند مالي يعبر عن الأصول والخصوم (الإلتزامات وحقوق الملكية) بناء على بيانات فعلية في نقطة زمنية معينة فهي كم تركز الميزانية على التخطيط والرصد الفعلي الشهري أو السنوي للإيرادات والنفقات، 3. الميزانية العامة والميزانية الوطنية الإقتصادية: تتمثل الميزانية الوطنية في تقديرات وتوقعات النشاط الاقتصادي خلال سنة ما إذ تعتبر مقياسا للنمو الإقتصادي تظهر فيها معدلات الناتج الخام مستويات التضخم وتمتد بعد نفقات الدولة وإيراداتها إلى أصول وخصوم الدولة خارج الوطن من خلال حساب الثروة الوطنية ولا تخضع هذه التقديرات لإجراء الإجازة كما هو الحال في الميزانية العامة. 4. الميزانية العامة والحساب الختامي للدولة: يتضمن الحساب الختامي النفقات العامة التي تم إنفاقها فعلا والإيرادات العامة التي تم تحصيلها فعلا خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة وبذلك يتضمن أرقام فعلية عكس الميزانية العامة التي تكون توقعات. 5. الميزانية العامة وقانون المالية: يعتبر قانون المالية وثيقة تتضمن الميزانية العامة للدولة، 2. أهمية إقتصادية: تعتبر أداة تساعد في إدارة وتوجيه الإقتصاد لخلق توازن إقتصادي سادسا: أهداف الميزانية العامة ٣ المساعدة في ضبط وترشيد الإنفاق العام. ٤ التحقق من الإلتزام بكافة القوانين والقواعد الحكومية